



مركز المشروعات الدولية الخاصة

ملحوظة

في حالة ظهور رموز غير مفهومة في النص الذي بين يديك يرجع هذا إلى خطأ في الطباعة وبيعادة طباعته بصورة سليمة يرجى زيارة الرابط الآن www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

الجزء الثالث : خلق وتدمير قيمة المعلومات

معايير المعلومات :

مع أن المعلومات اللازمة لدعم القرارات الخاصة بالاستثمار والسياسة الاقتصادية تأتي من مصادر متعددة، فإن الجهات الحكومية عادة ما تكون أهم المصادر المنفردة للمعلومات. ومن ثم، فإننا سنركز، في هذا الفصل، على البيانات التي تنتجها الحكومة، وخاصة تلك المعلومات التي تنتجها الجهات الإحصائية.

ويلخص دليل الأمم المتحدة للتنظيم الإحصائي المبادئ الرئيسية للإحصاءات الرسمية²³ فيما يلي:

• الاستقلال: أن الهيئة الإحصائية "ينبغي أن تكون منفصلة عن باقي الجهات الحكومية التي تتولى نواحي النشاط المتعلقة بتنفيذ السياسات ووضعها. وينبغي أن تكون غير متحيزة، وأن تتجنب حتى مجرد المظهر بأن عمليات

جمع وتحليل ونشر المعلومات قد يمكن أن يجري التلاعب لأغراض سياسية" طبقاً لما ورد في الدليل

• الصلة بالموضوع: "ينبغي على الهيئات الإحصائية أن تسعى لتحسين نظم البيانات حتى توفر المعلومات الصحيحة وفي حينها، وبحيث تكون ذات صلة بالاحتياجات المتغيرة للسياسة العامة". أي أن ما يتم إنتاجه مثله مثل أي منتج، لابد أن يعكس احتياجات مستخدمي المعلومات.

• المصداقية: يجب على الهيئة الإحصائية أن تعمل بجد ونشاط لزيادة وتدعيم المصداقية، ويجب أن تكون شديدة الدقة فيما يتعلق بالمعايير التي يجب استيفاؤها في جمع البيانات، وطرق تحليل التعامل مع البيانات واستخراج النتائج، كما "يجب أن يغرسوا في موظفيهم روح الجودة"

• احترام حقوق المستجيبين: "إن الهيئات التي لم تنجح بعد في

²³ Handbook of Statistical Organization. The Operation and Organization of a Statistical Agency, 3rd Edition, U.N., New York, 2003, pp. 15-21.

خلق وتدمير قيمة المعلومات

الثلاث في عملية الإنتاج الإحصائي للمعلومات. وإذا لم يتم الالتزام بها تنخفض قيمة المعلومات، بل وتُدمر القيمة في الحالات القصوى.

وفي بعض الحالات، قد تجري "فبركة" الإحصاءات عمداً. ولكن Joel Best يذكر في كتابه "الأكاذيب الملعونة والإحصاءات" "بينما أن بعض الإحصاءات الإجتماعية ذات المشاكل هي من قبيل الخداع المتعمد فإن كثيراً بل ربما الأغلبية الكبرى من الإحصاءات السيئة إنما هي نتيجة الارتباك والخط، والتعمد الكبير أو الجهود الاختيارية الذاتية الصادقة لانتاج أرقام تؤكد المبادئ والمصالح التي يعتبرها مؤيدوهم عادلة وصحيحة"^{٢٤}.

وإذا كانت المعلومات ضعيفة بدرجة كافية، فإنها قد تؤدي إلى عكس المطلوب، من ناحية تقديمها دعماً إيجابياً لقرارات الاستثمار. وتقع الحالة القصوى لتقديم المعلومات الخادعة عمداً - الدعاية الكاذبة - ضمن هذا القسم. إلا أن تدمير قيمة المعلومات عادة ما لا يكون نتيجة

إقناع من يستجيبون لطلباتها بأن المعلومات التي تقدمها إلى الهيئات الإحصائية تتمتع بسرية مطلقة، لن يمكنها الاعتماد على نوعية المعلومات التي تقوم بجمعها". ومن ثم فإن السرية، والاستقلال، ومصداقية البيانات ترتبط ببعضها بعضاً بشكل وثيق. والبيانات ذات النوعية الجيدة لا تتوافق مع انتهاك السرية، أو مع شكوك المستجيبين بأن السرية يتم احترامها.

انظر الملحق (٣) "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية" للحصول على نسخة من دليل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بشأن الموضوع.

خلق وإفساد قيمة المعلومات

إن قيمة المعلومات هي دالة الجودة والتوقيت لجمعها ومعالجتها وبثها ونشرها. ويمكن أن تنقص القيمة في أي مرحلة أو في كل هذه الخطوات الثلاث الموجودة في سلسلة الإنتاج الإحصائي. إلا أن الالتزام باتباع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة يضيف قيمة إلى كل من هذه الخطوات

^{٢٤} تم اقتباسه من دونالد جونستون Donald J. Johnston في خطابه بالمنتدى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. OECD World Forum عن المؤشرات الرئيسية. باليرمو، إيطاليا، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٤.

لسياسة متعمدة للخداع. إذ أن هيئة الإحصاء غير المنضبطة أو عديمة الكفاءة، والتي فقدت ثقة المتعاملين معها والمستجيبين لطلباتها ستتسبب أيضا في إفساد بدلا من دعم الجهود المبذولة لجذب الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي.

ومن الممكن أن ينشأ ضعف جمع البيانات من عدم كفاية التخطيط أو التنظيم الميداني أو تصميم عملية المسح، أو تحديد العينات، أو التمويل أو التدريب أو من نقص تعاون المستجيبين. وقد يجري ملء الفجوات في عملية جمع البيانات ببيانات ملفقة.

أما عدم تعاون المستجيبين فإنه عادة ما يكون رد فعل لاعتبارات ما يبررها سواء كان ذلك بناءً على التخمين أم بناءً على حقائق:

- عدم الاستقلال الكافي للهيئة التي تجمع البيانات عن وظائف حكومية أخرى (مثل تحصيل الضرائب)
- عدم وجود سياسة كافية لحماية سرية التعامل مع المستجيبين
- وجود سوابق لانتهاك السرية أو ضعف الإعلان عن السياسات الخاصة بالسرية

وعادة ما يتم تفسير ضعف معالجة المعلومات بعدم كفاية التنظيم أو التخطيط أو التمويل أو نظم المعلومات أو التدريب، وعدم التوافق مع المعايير الدولية، ويتسبب هذا في حدوث مشاكل في التوقيت وتجميع البيانات المجمعة. وبالإضافة بقاء نشر البيانات، فإن هذه المشاكل

خلق وتدمير قيمة المعلومات

تحديد، أو الحد من، البث والنشر. إن ضعف توزيع وبث البرنامج يضاعف من الغرض لإنتاج الإحصاءات وإتاحة المعلومات للوفاء باحتياجات صناعات السياسات ومنشآت الأعمال والمستثمرين والجمهور بصفة عامة.

وقد أحدثت شبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت) ثورة في بث البيانات، ويقرر ذلك دليل الأمم المتحدة بشكل جيد حيث يذكر أنه:

"نظريا لا ينبغي أن يكون هناك ما يمنع الهيئة الإحصائية من وضع كافة المعلومات المتاحة على موقعها على الإنترنت وإدارة الوصول عن طريق الإنترنت بدلا من القيام بذلك من خلال الطرق التقليدية. وعن طريق التنقيب

(أو البحث من خلال عدد كبير من الملفات) يمكن للمستخدمين أن يحصلوا على التفاصيل التي يعتبرونها ملائمة لاهتماماتهم، مع ميزة إضافية تتيحها لهم التكنولوجيا وهي ترك بيان عن البنود التي قاموا بتناولها والنظر فيها".^{٢٦}

تنعكس في نوع عدم التطابق أو التناظر من نواحي عدم التوافق في العرض.

كما أن ضعف بث ونشر البيانات يدمر قيمة المعلومات. إذ أن إنتاج الإحصاءات مهما ارتفعت جودتها، ومهما كانت توقيتها سليما، مع عدم بثها في الشكل والوقت والمكان الملائم للمستخدمين، يعني ضياع قيمة هذه الإحصاءات. وطبقا لدليل الأمم المتحدة عن التنظيم الإحصائي فإن "الهيئة الإحصائية التي تفتقر إلى سياسة محددة لبث الإحصاءات تخاطر بضياع مصداقيتها باعتبارها جهة مستقلة".^{٢٥}

إن الهيئة التي تبث منتجاتها بشكل ضعيف ربما كانت هي الهيئة التي ترغب في تجنب النقد الذي سيلقي الفحص العام لضعف نوعية بياناتها. كما وسبقت الإشارة فإن الكلمة تنتقل بسرعة فائقة في عصر المعلومات. ومن ثم فإن آخر ملاذ تلجأ إليه الهيئة الإحصائية الضعيفة هو

^{٢٥} نفس المرجع السابق ص ١٤٧

^{٢٦} نفس المرجع السابق ص ١٤٨

وما زالت المواد المطبوعة - والآن الاسطوانات المضغوطة - تحتفظ بأهميتها. وينبغي العمل على إتاحتها للمستخدمين عن طريق منافذ التجزئة، وطلبها بالبريد، وطلبها عن طريق الإنترنت. ومرة أخرى فإنه كلما وضعت عراقيل على وصول الجمهور إلى البيانات كلما ازدادت الاحتمالات بأن الهيئة الإحصائية تسعى إلى إخفاء أو التستر على منتج غير سليم أو منتج قاصر.

إن إتاحة الحكومة للمعلومات الإحصائية التي تنتجها الحكومة على نطاق واسع لا يعني أن كافة البيانات ينبغي أن تُقدم مجاناً. ويقدر دليل الأمم المتحدة أن "إتاحة المعلومات عن التقدم الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع ما، تعتبر شيئاً من حق كل مواطن في مجتمع مفتوح أن يحصل عليه، كما أنها مسئولية يجب أن تفي بها كل حكومة جيدة"^{٣٧} ويتبع هذا، أن هذه المعلومات ينبغي أن تقدم مجاناً.

وعلى عكس ذلك، فليس هناك التزام عام بتقديم دعم المعلومات التي يطلبها بعض المستخدمين المتخصصين. "إنه من الواضح عدم عدالة إلقاء عبء تمويل إنتاج المعلومات ذات التخصص المرتفع، والتي تحقق أهداف القلة (مثل الباحثين والمؤرخين والإحصائيين

وهناك اختلافات كبيرة بين مستخدمي المعلومات، كما أن احتياجاتهم غالباً ما تكون متخصصة. وعلى سبيل المثال فإن احتياجات منشآت الأعمال الخاصة بالاستثمار تتباين وفقاً لصناعتها. كما تلعب الجهات الوسيطة للمعلومات - سواء أكانت حكومية أم شركات خاصة - دوراً هاماً في عملية بث المعلومات ومن ثم فإن الهيئة الإحصائية ينبغي أن تتعاون مع الجهات الوسيطة وتتعرف على احتياجاتها. والجهات الوسيطة تكون على دراية باحتياجات عملائها بدرجة أكبر مما ينتظر أن تكون

^{٣٧} نفس المرجع السابق ص ١٥٢

خلق وتدمير قيمة المعلومات

ومع ذلك، فإن الاستثناء الخاص بالأمن القومي يمكن أن يساء استغلاله من جانب الحكومات التي تسعى إلى تقييد حقوق مواطنيها. وفي الواقع فإن المعلومات هي أحد مصادر القوة والتمكين، والوصول إليها يمكن أن يكون أحد أهم الوسائل التي يمكن بها للمواطن أن يدافع عن حقوقه. وينبغي عدم افتراض أن إساءة الاستغلال قاصرة على الدول غير الديمقراطية. ويجب على مواطني الدول الديمقراطية أيضاً أن يسهروا باستمرار على رعاية حقوقهم، خشية أن تقوم الحكومة أو الأغلبية الديمقراطية باستخدام الأمن القومي كذريعة للسيطرة على المعلومات ومن ثم تحمي أو تتوسع في سلطاتها^{٢٨}. إن الحكومات مهما كان شكل النظام السياسي، ينبغي أن تخضع لحكم القانون.

وقد تمت موافقة خبراء القانون الدولي، والأمن القومي وحقوق الإنسان على مبادئ جوهانسبرج بشأن الأمن القومي وحرية التعبير وحقوق الحصول على المعلومات في لندن عام

المتخصصين) على كاهل مجتمع دافعي الضرائب بأكمله"^{٢٨}. والمستخدمين من رجال ومنشآت الأعمال يحتاجون إلى كلا البيئات المتخصصة والعامة - وقد يمكن تحميل الأولى بتكلفة مناسبة، وعلى سبيل المثال فإنه ليس من الشائع تقاضي رسوم مقابل بيع قواعد البيانات التجارية التفصيلية.

مبادئ جوهانسبرج: حقوق مستخدمي المعلومات

يبدو أن من المسلم به أن الإحصاءات التي تتولى الحكومات جمعها ومعالجتها ينبغي أن تكون متاحة للجميع - سواء أكانت أم لم تكن مقابل أجر أو رسم لتغطية التكاليف - ممن يعملون في الحكومة وفي القطاع الخاص، بما في ذلك المواطنون الأفراد الذي يمكنهم استخدامها. والاستثناء الذي يرد على ذلك هو الاعتراف العام في بعض الحالات التي بها اعتبارات للأمن القومي والتي تتطلب أن يكون بث ونشر المعلومات محدوداً لفترة مؤقتة.

^{٢٨} نفس المرجع السابق

^{٢٩} في هذا الصدد تجدر الملاحظة أن وثيقة الحقوق في دستور الولايات المتحدة الأمريكية كان الدافع إليها هو خشية قيام الأغلبية الديمقراطية غير المقيدة بإساءة استغلال سلطاتها، ووثيقة الحقوق تقيد سلطة الأغلبية.

١٩٩٦. وتحدد المبادئ "الاهتمامات المشروعة للأمن القومي" حتى تضمن عدم استخدام الأمن القومي كذريعة لتقييد حقوق المواطنين.

المبدأ (١١). تقرر "القاعدة العامة لحق الحصول على المعلومات": إن لكل فرد الحق في الحصول على المعلومات من السلطات العامة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالأمن القومي. ولا يمكن فرض قيد على هذا الحق على أساس الأمن القومي إلا إذا كان في إمكان الحكومة أن تعرض أن هذا القيد يقرره القانون

ويحدد المبدأ ٢ القيد الذي يفرض على المعلومات بأنه "غير قانوني إلا إذا كان الغرض الأصيل منه هو حماية وجود الدول أو سلامة أراضيها ضد استخدام القوة أو التهديد بها، سواء أكان ذلك من مصدر خارجي، مثل تهديد عسكري أو من مصدر داخلي مثل التحريض على العنف لقلب الحكومة".

السرية : حقوق المستجيبين

يتمتع المستجيبون لجمع البيانات، سواء أكانوا من منشآت الأعمال أم أفراداً، بحقوق يجب حمايتها. وأهم

هذه الحقوق هي السرية التي لاحظنا فيما سبق أنها أساسية لضمان نزاهة عملية جمع البيانات. وهو يتوافق تماماً في نفس الوقت مع الدفاع عن حقوق الجمهور في الحصول على المعلومات، طبقاً لمبادئ جوهانسبرج، إلى جانب الدفاع عن حقوق المستجيبين في السرية. وبينما يجب بث المعلومات المجمعّة على نطاق واسع وفي الوقت المضبوط، فإن سرية البيانات الخاصة والفردية للمستجيبين يجب حمايتها. ومرة أخرى فإن دليل الأمم المتحدة عن التنظيم الإحصائي يقدم إرشادات قيمة.

يجب النظر إلى الهيئة الإحصائية على أساس أنها تحتفظ في أعلى مستويات السرية بكافة السجلات الفردية، وحمايتها من أي أطراف أخرى داخل أو خارج الحكومة. وهذا التأكيد يجب أن يتم إبلاغه بطريقة تجعل المستجيبين يشعرون بالثقة. ويتكون التأكيد ذاته من عنصرين: أن المستجيبين يجب أن يعلموا أن المعلومات الموجودة لدى الهيئة الإحصائية لا يمكن أن يصل إليها أي شخص ذي نوايا شريرة؛ وأن القانون يعترف بأن البيانات السرية التي

خلق وتدمير قيمة المعلومات

وتخضع البيانات لتفسيرات بديلة ولا يمكن أن يتوقع منها تكوّن معايير للقرارات. إذ أن القرارات تقوم على أساس تقديرات للمستقبل، والذي يقوم بدوره على أساس المعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات. وقد عبر Donald J. Johnson، السكرتير العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في خطابه لعام ٢٠٠٤ "إن الإحصاءات هي المعلومات. إلا أن المعلومات والإحصاءات تمثل المادة الخام لخلق المعرفة، تماما كما يمثل الصلب المادة الخام لصناعة السيارات. ولكن المعرفة هي التي تأخذ الصلب وتحوله إلى سيارة، والمعرفة أيضا هي التي تأخذ المادة الخام للإحصاءات وتحولها إلى معرفة، وفي مرحلة لاحقة تحولها إلى سياسة"³⁰.

وينبغي أن يتسم المستخدمون بالحرص عند استخلاص نتائج من المعلومات الإحصائية. وقد استمر جونسون في خطابه، وذكر فيما يلي من نفس الخطاب "أن الناتج المحلي

تحتفظ بها الهيئة الإحصائية لا يمكن اقتسامها مع السلطات السياسية للدولة، أو مع الهيئات التنظيمية أو مع السلطة المدنية المختصة بتطوير ووضع السياسات. وفي عدد من الدول، يتم النص بشكل خاص على أن المعلومات المقدمة إلى الهيئة الإحصائية لا يمكن للسلطة القضائية طلبها"³¹.

تحذيرات للمستخدمين

بينما تلتزم الحكومات بإنتاج وبت نشر البيانات عالية الجودة في أوقات سليمة منضبطة، وأن تعكس احتياجات المستخدمين، تقع على المستخدمين أيضا مسؤولية، مهما كانت غير رسمية، باستخدام هذه المعلومات بحكمة. وينبغي على المستخدمين أن يتذكروا على الدوام أن هذه البيانات الإحصائية تقوم على أساس عينات وينبغي ألا تؤخذ على أنها معيار للكمال. ويؤدي الإفراط في التوقعات من المعلومات الإحصائية إلى الإفراط في السخرية بشأن صلاحية البيانات.

³⁰ Handbook of Statistical Organization: The Operation of a Statistical Agency, op.. cit. page 160

³¹ Johnson, Donald J., "statistics, Knowledge and Policy" Speech, OECD World Forum on Key Indicators, Palermo, Italy, 12 Nov, 2004

الإجمالي يعتبر مقياساً مفيداً لنفس الأغراض. إلا أن مجتمعاتنا اليوم تتوقع منهما مقياساً أكثر شمولاً للتقدم. ونحن بحاجة إلى تحسين مؤشراتنا للتعبير عما يهم الناس وما يدخل في تكوين نوعية حياتهم".

وهناك أحد الأمثلة الحديثة الذي يصور الحاجة إلى التفسير الحريص. إذ تشير المقارنة بين السنوات من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ إلى أن النتائج بالنسبة للشخص في عمره العملي (١٥ - ٦٤ سنة) في فرنسا كانت ٧٤٪ من مثيله في الولايات المتحدة. وقد يظهر في البداية أن من السهل إسنتاج أن العامل في الولايات المتحدة "أكثر إنتاجية" من العامل الفرنسي. مع ذلك، فإنه بالنسبة للساعة الواحدة من العمل، كان إنتاج العامل الفرنسي أكثر بنسبة ١٠٪ عن متوسط إنتاج العامل الأمريكي. وفي فرنسا كان أسبوع العمل أقصر، وكان عدد الأفراد العاملين في سن العمل أقل سواء كان ذلك اختياريًا أم

لم يكن. وهكذا يثور التساؤل عن هم عمال الدولة الأكثر إنتاجية؟^{٣٢} ويصبح الأمر هو تعريف الإنتاجية، من ثم يجب على المستخدم أن يكون حذرًا في تفسيره.^{٣٣}

وفضلاً عن هذا، فإن المستخدم يجب أن يكون حذرًا بالنسبة لتوافق البيانات؛ هل البيانات متوافقة في كل من الدول المقارنة؟ وقد قامت الأمم المتحدة بتحديد المعايير الدولية للتوافق مع نظام المحاسبة القومية (SNA) الخاص بها. وقد أثبت نظام المحاسبة القومية قيمته في تحسين قابلية مقارنة الإحصاءات فيما بين الدول، ولكن لا توجد أي معايير موضوعة يمكن أن تفرض المقارنة التامة الجيدة.

وينبغي على المستخدمين أن يأخذوا في اعتبارهم أن جمع ومعالجة وبحث المعلومات الإحصائية يخضع لقيود اقتصادية. ولكن ربما لم يكن الأمر مثلاً قابلاً للتبرير من الناحية الاقتصادية أن تجري زيادة النفقات

³² Prescott, Edward C., "Why do Americans Work So Much More Than Europeans?" *Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review*, July 2004, page 3 (citing United Nations statistics).

³³ Since 1996, output per man hour is similar in the US and France. "A Productivity Primer," *The Economist*, November 4, 2004.

العالم القاصية. وعادة ما تكون بعض الدول الأكثر نجاحاً عن الأخرى في المنافسة على الاستثمارات. وكما ذكر الرئيس المصري حسني مبارك في عام ١٩٩٦ "لقد انضمت مصر في هذا العام إلى الاقتصاد العالمي، ونحن سنحيا وفقا لقواعده"^{٣٤}. إن الدول التي لا تقوم لعمل التزامات مماثلة ستفوت عليها فرصة تحقيق كامل إمكاناتها الاقتصادية المحتملة. إن الدول الناجحة في المنافسة قد أدركت الحاجة إلى توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها وفي الوقت السليم، مع بثها بأحدث التكنولوجيات إلى المستثمرين المحتملين والجهات الحكومية في أسواقها المحلية وفي جميع أنحاء العالم. وحجب المعلومات، أو إنتاج معلومات ذات نوعية ضعيفة، لن يعمل إلا على إبعاد ونفور الاستثمار وتدمير إمكانات خلق العمالة والنمو الاقتصادي الذي كان سيبدأ، مع تخليها عن المزايا والفوائد للمنافسين الأكثر شفافية.

بنسبة ٤٠٪ لزيادة دقة ونوعية البيانات بنسبة إضافية تبلغ ١٠٪. وينطبق قانون الغلة المتناقصة على إنتاج المعلومات بنفس الطريقة التي ينطبق بها على نواحي النشاط الاقتصادي الأخرى.

حتمية المعلومات

لقد جعلت التكنولوجيا من الممكن بلوغ معدل نمو اقتصادي لم يكن أسلافنا قادرين إلا على مجرد تخيله. وأكثر المظاهر الحديثة على تسارع التقدم التكنولوجي هو ما أطلقنا عليه ثورة المعلومات، مع ازدياد كفاءة إنتاج وبيث المعلومات بما في ذلك تلك الأشكال التي تعتبر أساسية لدعم القرارات الاستثمارية التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.

وإحدى النتائج الأخرى لثورة المعلومات هي أن الموارد الاستثمارية يتم تخصيصها على نطاق عالمي، مع تنافس كل فرصة استثمار مع الفرص الأخرى التي قد تكون في إحدى بقاع

³⁴ Quoted in Friedman, *op. cit.*, page 339.